



Distr.: General  
24 June 2019  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### مؤتمر الأطراف

الدورة الرابعة عشرة

نيودلهي، الهند، ٢-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

التنفيذ الفعال للاتفاقية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي

متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية

الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية  
من أجل التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي  
تسبب الهجرة

مذكرة من الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة في مقره ٢٨/م أ-١٣ القيام بما يلي: (أ) دعم الأطراف، عند الطلب، لتعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة؛ و(ب) طلب دراسة عن الموضوع ذاته؛ و(ج) دعم التعاون والمبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة؛ و(د) توطيد التعاون الشامل لعدة قطاعات مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، والمنظمات الإقليمية والدولية، والجهات المعنية بهدف تبادل المعلومات بشأن الصلات القائمة بين التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، من جهة، والهجرة، من جهة أخرى. وتتيح هذه الوثيقة موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة، وتورد التوصيات المقدمة بناء على الدروس المستفادة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-10521(A)



\* 1 9 1 0 5 2 1 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	..... معلومات أساسية
٣	٧-٤	..... التقديم المحرز في تنفيذ المقرر ٢٨/م أ-١٣
٣	٧-٤	..... ألف - تقديم الدعم إلى الأطراف
٥	١١-٨	..... باء - الدراسة
٥	١٤-١٢	..... جيم - التعاون والمبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي
٦	٢٢-١٥	..... دال - التعاون الشامل لعدة قطاعات
٨	٢٩-٢٣	..... استنتاجات وتوصيات
		المرفق
		موجز لدراسة المنظمة الدولية للهجرة بشأن الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة
١١		.....

## أولاً - معلومات أساسية

١ - تقرّر ديباجة الاتفاقية أن "التصحّر والجفاف يؤثران على التنمية المستدامة عن طريق ترابطهما مع مشاكل اجتماعية هامة مثل الفقر وسوء الصحة والتغذية، ونقص الأمن الغذائي، والمشاكل الناجمة عن الهجرة، ونزوح الأشخاص والديناميات السكانية". وكانت الاتفاقية أول اتفاق بيئي حكومي دولي يتناول صراحة مسألتي الهجرة والتشرد في سياق تغير البيئة.

٢ - ويطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة في مقرره ٢٨/م أ-١٣ دعم الأطراف، عند الطلب، لتعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحّر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة ولتحسين التعاون الدولي بهدف تنفيذ هذه الإجراءات. وتتيح هذه الوثيقة موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة استجابة لمختلف الطلبات التي تضمنها المقرر.

٣ - واعتمد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي من أجل الهجرة) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد اعترفت البلدان مرة أخرى في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة بالتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف كأحد الأسباب/العوامل الهيكلية التي تجبر الناس على مغادرة بلدانهم الأصلية. وفي النص المعتمد، أشير أيضاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (اتفاقية مكافحة التصحر) ضمن الصكوك الدولية التي يستند إليها الاتفاق. والتزمت البلدان الـ ١٥٢ التي صوتت لفائدة الاتفاق العالمي بتهيئة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية تسمح للناس بعيش حياة سلمية ومنتجة وقابلة للاستمرار في بلدانهم وبتحقيق أمانهم الشخصية، مع كفالة ألا تجبرهم حالة اليأس والبيئات المتردية على البحث عن سبيل عيش في مكان آخر من خلال الهجرة غير النظامية. كما التزمت بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات للتكيف والصمود إزاء الكوارث الطبيعية المفاجئة والبطيئة الظهور، بما في ذلك التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مع مراعاة آثارها المحتملة على الهجرة، لكن مع الإقرار بأن الأولوية تعطى للتكيف في البلدان الأصلية؛ و

(ب) تنسيق وتطوير النهج والآليات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لمعالجة أوجه ضعف الأشخاص المتأثرين بالكوارث الطبيعية المفاجئة والبطيئة الظهور عن طريق تعزيز المداخل المستدامة التي تضاعف القدرة على الصمود والاعتماد على الذات.

## ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٢٨/م أ-١٣

### ألف - تقديم الدعم إلى الأطراف

٤ - طلبت العديد من البلدان الأفريقية دعم الأمانة من أجل وضع مشاريع مذكرات مفاهيمية للبرهنة على أن إصلاح الأراضي المتدهورة يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تحقيق استقرار المجتمعات المحلية والحد من الهجرة غير النظامية، في إطار مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن. وهي مبادرة تقودها دول وأطلقها المغرب والسنغال من أجل إسماع "صوت أفريقيا" في النقاش الخاص بأسباب الهجرة وعدم الاستقرار في القارة.

٥ - وتهدف مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن إلى تحويل الأراضي المتدهورة إلى مناطق تتيح فرص تحقيق العمالة الشاملة وتوليد الدخل. وهي تهدف إلى استحداث مليوني فرصة عمل للفئات الضعيفة من خلال إصلاح عشرة ملايين هكتار من الأراضي المتدهورة. وقد انضم أربعة عشر بلداً إلى المبادرة، وهي: بنن، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية غامبيا، وغانا، ومالي، والمغرب، والنيجر، ونيجيريا، ورواندا، والسنغال، وزامبيا، وزمبابوي. والانضمام إلى المبادرة مفتوح أمام جميع البلدان الأفريقية التي تعترف بها الأمم المتحدة وتبدي اهتماماً رسمياً بذلك.

٦ - والبلدان التي طلبت دعم الأمانة لإعداد مذكرات مفاهيمية لمبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة هي: بوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغانا، ومالي، ورواندا، وجمهورية غامبيا، وزامبيا. وقد وُضعت مذكرات مفاهيمية للمشاريع التالية:

- (أ) برنامج القرى البيئية في بوركينا فاسو؛
- (ب) مشروع إصلاح الأراضي وإيجاد فرص عمل للفئات الضعيفة في المناطق الغابوية الحساسة بالأقاليم الاستوائية؛
- (ج) مشروع إصلاح الأراضي لإنتاج الأغذية وإيجاد فرص العمل في مناطق السافانا شمال غانا؛
- (د) مشروع إصلاح الأراضي المتدهورة لإيجاد فرص عمل في مطحنة مالي لفلو الصويا والمورينغا بغرض إنتاج الزيت والدقيق؛
- (هـ) حاضنة للأعمال التجارية الصغيرة الخضراء في غامبيا لفائدة الشباب والمهاجرين العائدين؛
- (و) مشروع إصلاح الغابات الطبيعية الصغيرة والأراضي الشجرية وإدارتها بصورة مستدامة لبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وتحسين حياة المجتمعات المحلية في شرق رواندا؛
- (ز) مشروع زراعة مليون شجرة في زامبيا.
- ٧ - وعلى الرغم من الخصائص الوطنية الواضحة لهذه المشاريع، فإن لديها عدة نقاط مشتركة. فكلها تشمل أنشطة تفضي إلى:
- (أ) إصلاح الأراضي المتدهورة، وتحسين الإنتاجية، والمساعدة في تفادي المزيد من التدهور؛
- (ب) إيجاد فرص عمل مرتبطة بالأرض ترمي إلى إصلاح/إعادة تأهيل الأراضي لفائدة الفئات الضعيفة، ولا سيما شباب المناطق الريفية العاطلين عن العمل والمهاجرين العائدين والنساء اللواتي يعشن في مناطق تشهد تدهوراً كبيراً في الأراضي؛
- (ج) الحد من أسباب هجرة/تطرف الشباب المتصلة بتدهور الأراضي، وإعادة إدماج المهاجرين (العائدين والداخليين) والشباب الضعفاء في أنشطة الإنتاج والإصلاح؛
- (د) تعزيز سلاسل قيمة المنتجات المحلية (مثل المنتجات الغابوية والزراعية المنتجة على نحو مستدام) أو تعزيز قيمة هذه المنتجات؛
- (هـ) ضمان حياة الأراضي المقرر إعادة تأهيلها أو إصلاحها، والوصول إليها.

## باء - الدراسة

٨ - طلبت المنظمة الدولية للهجرة بإعداد "الدراسة المتعلقة بتعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المنفذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحّر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة" وأعدتها بتمويل مشترك مع المفوضية الأوروبية وتركيا من خلال مبادرة أنقرة (الموجز في المرفق أولاً). ويتاح التقرير بالكامل على الموقع الشبكي للاتفاقية)

٩ - وتنقسم هذه الدراسة إلى جزأين. فأما الجزء الأول فيتمثل في استعراض الكتابات التي تتناول الترابط المعقد بين الهجرة، من جهة، والتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف، من جهة أخرى. ويوضّح هذا الجزء من الدراسة كيف أن التدهور البيئي أو المخاطر البيئية لا يتسببان فقط في ظهور ديناميات الهجرة، بل أيضاً في تغييرها أو تفاقمها. والدراسة، من خلال إبرازها كيف أن نتائج التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وآثارها على التحركات السكانية تتوقف على مزيج من أوجه التعرض للمخاطر وأوجه الضعف الموجودة بالفعل، تسمح بزيادة فهم أوجه الترابط المعقدة هذه. ويحدّد هذا الجزء من الدراسة الجفاف وتدهور الأراضي كعاملين بيئيين يمكنهما أن يؤديا إلى تغييرات جوهرية في ديناميات الهجرة مستقبلاً. فعلى سبيل المثال، تشير التوقعات المتوسطة إلى زيادة عدد الأشخاص المهاجرين بسبب الجفاف بنحو ٢٢ مليون في أفريقيا، وبما يعادل ١٢ مليون في أمريكا الجنوبية، وما يعادل ١٠ ملايين في آسيا في غضون أربعين سنة، وذلك مقارنة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥.

١٠ - وأما الجزء الثاني - والجوهري - من الدراسة التي أجريت بمشاركة المنظمة الدولية للهجرة فيستعرض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من دعوة أطلقتها الأمانة مؤخراً لتقديم المساهمات. وهكذا، يلقي هذا الجزء الضوء على التأثير الإيجابي لإعادة تأهيل/إصلاح الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي في الهجرة. وسمحت الدعوة إلى تقديم المساهمات التي أطلقتها اتفاقية مكافحة التصحر بجمع أمثلة عن الممارسات الجيدة للأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، ودوائر البحث. وبغرض ضمان توازن جغرافي فيما يتعلق بنطاق الممارسات الجيدة المحلّلة، وكذا تنوع النهج، تعتمد الدراسة على استعراض للممارسات الجيدة المأخوذة من كتابات درسها خبراء ومن تقارير منشورة أخرى.

١١ - وأما الجزء الثالث من الدراسة فيتضمن توصيات سياسات عامة بشأن أفضل سبل تنفيذ الاتفاقية من خلال تعزيز الممارسات الجيدة وزيادة تطويرها عن طريق تطبيقها على نطاق واسع في سياقات مختلفة في جميع أنحاء العالم. وتُختتم الدراسة بتحديد الثغرات التي ما زالت قائمة فيما يتعلق بالبحوث والسياسات، وتقديم اقتراحات بشأن سبل المضي قدماً.

## جيم - التعاون والمبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٢ - فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى التعاون والمبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، بذلت الأمانة جهوداً كبيرة جداً في إطار مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة في أفريقيا (كما هو مذكور في الفرع ألف أعلاه)، وكُلِّفت بالعمل كأمانة لهذه المبادرة. وقدمت تركيا والمفوضية الأوروبية وإيطاليا الدعم المالي اللازم لعمل المبادرة. وتتيح مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة منبراً فريداً للقيام بما يلي: (أ) تحديد السبل العملية الكفيلة بإيجاد فرص عمل خضراء وسلاسل

قيمة جديدة لإعادة إدماج الفئات الضعيفة في المجتمع في المناطق الريفية؛ و(ب) إنجاز مشاريع تجريبية قطرية في البلدان التي تسمح للشباب والنساء والمهاجرين العائدين والمشردين بجائزة الأراضي والوصول إليها كشرط مسبق للاستثمار في إصلاح الأراضي والهياكل الأساسية الريفية؛ و(ج) إبراز مشاركة البلدان الأفريقية في مكافحة مسببات الهجرة المرتبطة بتدهور الأراضي.

١٣ - وقد بذلت الأمانة حتى الآن جهوداً جبارة لدعم المبادرة من خلال بناء وصيانة شبكة تتضمن مسؤولين كبار (خبراء) مكلفين بإسداء المشورة إلى رؤساء الدول أو الحكومات. وهذا التمثيل الرفيع المستوى يسمح للأعضاء بما يلي: (أ) تحسين تنسيق مساهمات مختلف القطاعات المعنية (البيئة، والعمالة، والضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك)؛ و(ب) التفاعل مع البعثات الدبلوماسية المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف و/أو مع الجهات المانحة الرئيسية؛ و(ج) التفاعل بصورة مباشرة مع صانعي القرار. كما يمكن استشفاف المشاركة الرفيعة المستوى للبلدان من خلال بيانات رؤساء دول وحكومات كل منها في الجمعية العامة للأمم المتحدة وبيانات الوزراء المشاركين في أنشطة مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة.

١٤ - وساعدت الأمانة المبادرة أيضاً في وضع الأطر والوثائق الاستراتيجية اللازمة لدعم الحوكمة، والمبادئ التوجيهية من أجل تطوير مشاريع في إطارها، وخرائط الطريق القطرية، وخطة للتنفيذ.

## دال - التعاون الشامل لعدة قطاعات

### ١ - مع المنظمة الدولية للهجرة

١٥ - منذ عام ٢٠١٤، تتعاون الأمانة تعاوناً منظماً مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن الصلة بين الأراضي والهجرة من خلال مذكرة تفاهم. وتهدف هذه الشراكة إلى زيادة فهم التحديات والفرص المتعلقة بأوجه الترابط بين التنقل البشري وتدهور الأراضي، والقيام في الوقت ذاته بخلق زخم سياسي من أجل إدراج هذه المسائل في جداول الأعمال السياسية العالمية. وتتركز استراتيجية عمل اتفاقية مكافحة التصحر والمنظمة الدولية للهجرة على ثلاثة مجالات تعاون رئيسية، وهي: (أ) التكيف مع تغير المناخ؛ و(ب) حقوق الأرض والأمن؛ و(ج) التنمية المستدامة.

١٦ - وخلال السنتين الماضيتين، أحرزت المنظمة الدولية للهجرة واتفاقية مكافحة التصحر تقدماً مهماً نحو تحقيق الأهداف المحددة للشراكة القائمة بينهما. وفي حين اعترف المجتمع الدولي تدريجياً بمسألة الهجرة الناجمة عن تدهور الأراضي، جددت اتفاقية مكافحة التصحر والمنظمة الدولية للهجرة التزامهما بتوجيه رسائل مشتركة بشأن أهمية معالجة الأسباب البيئية الجذرية للهجرة. وأسهمت هذه الجهود في أن يتضمن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة اعترافاً بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف ضمن الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تجبر الناس على مغادرة بلدانهم الأصلية. كما دعا الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن الهجرة إلى زيادة الاستثمار لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة المرتبطة بتغير المناخ وتدهور الأراضي في الحوارات الإقليمية المتعلقة بالهجرة، من قبيل تقرير تحليل مسار الرباط (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨) واستنتاجات خطة عمل فاليتا المشتركة (أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

١٧ - وتشارك المنظمة الدولية للهجرة أيضاً في تنفيذ مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة. ومكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر بصدد تنفيذ المشروع التجريبي الأول في أغاديز الذي يتمثل في إصلاح ٢٠٠ هكتار من الأراضي لإيجاد فرص عمل خضراء للشباب العاطلين عن

العمل والمهريين السابقين والمهاجرين العائدين. ولقد تلقى خمسمائة مهاجر تدريباً على الإدارة المستدامة للأراضي خلال فترة إقامتهم في مركز العبور التابع للمنظمة الدولية للهجرة في انتظار العودة إلى بلدانهم الأصلية. وتشير الدراسة إلى الدروس المستفادة من هذا المشروع<sup>(١)</sup>.

## ٢- مع منظمة العمل الدولية

١٨- بالنظر إلى تزايد أهمية توليد فرص عمل خضراء مرتبطة بالأرض في مكافحة الهجرة الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، أعدت الأمانة ومنظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم بشأن تعزيز اعتماد نهج متكاملة إزاء معالجة مسائل تحديات البيئة، والعمل اللائق، وهجرة اليد العاملة. وفي مذكرة التفاهم، تلتزم الأمانة ومنظمة العمل الدولية بالتعاون في مجالات متفق عليها، بما فيها تلك المتعلقة بالسياسات والدعوة والاتصالات وإنجاز المشاريع وحشد الموارد لدعم النهج المتكاملة الرامية إلى تشجيع الاستدامة، مما يسهم في وقف التصحر ويدعم فرص العمل اللائق، مع التركيز على الروابط مع اتجاهات الهجرة.

١٩- وقدمت منظمة العمل الدولية أيضاً مساهمات تقنية للدراسة التي أعدت بشأن الهجرة وطلبها مؤتمر الأطراف خلال دورته الثالثة عشرة (م أ- ١٣)، وساهمت في إعداد منشورات تتضمن جوانب فرص العمل اللائق الرامية إلى التصدي لدوافع الهجرة وعدم الاستقرار المرتبطة بتريدي الأراضي.

## ٣- الاتحاد من أجل المتوسط

٢٠- أبدى الاتحاد من أجل المتوسط اهتماماً خاصاً بتنفيذ المقرر ٢٨/م أ- ١٣. وبغرض دراسة إمكانية استنساخ مبادرة إصلاح الأراضي من أجل التصدي للهجرة من الريف إلى الحضر، وظف الاتحاد مستشاراً لاختيار دراسات حالات فردية من منطقة البحر الأبيض المتوسط للإسهام في دراسة المنظمة الدولية للهجرة بشأن الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المنفذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة، وذلك بغية تعزيز أهداف الاتفاقية.

## ٤- آلية الأمن المناخي

٢١- دُعيت اتفاقية مكافحة التصحر، باعتبارها أمانة مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة، إلى المساهمة في آلية الأمن المناخي، وهي آلية تنسيق تجريبية للمناخ والأمن تعمل داخل إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، وتُدعم بموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتُكَلِّف هذه الهيئة المشتركة بين الوكالات بمهمة تزويد مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة بتقييمات للمخاطر المناخية عن طريق تجميع مساهمات مختلف وكالات الأمم المتحدة والخبراء الخارجيين. وساهمت اتفاقية مكافحة التصحر في عملها من خلال بيان آثار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على الهجرة وعدم الاستقرار في المناطق الهشة، وتقديم مساهمات بشأن مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة. كما قُدمت مجموعة الأدوات المتعلقة بالجفاف ونظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ والتقارير المتعلقة بوضع أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، كمصادر محتملة لجمع البيانات اللازمة لعمل إطار تقييم المخاطر الأمنية المناخية.

(١) يرد موجز لدراسة المنظمة الدولية للهجرة في مرفق هذه الوثيقة.

## ٥ - المصارف المتعددة الأطراف وصناديق التنمية

٢٢ - استجاب مصرف التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمصرف الأوروبي للاستثمار لطلب رئيسي مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة تعيين منسق يمكنه إسداء المشورة بشأن توفير الدعم التقني والمالي لتنفيذ المبادرة. وتتعاون الأمانة مع المؤسسات المالية الثلاث في إطار اللجنة التوجيهية للمبادرة وكذلك على الصعيد القطري من أجل تحديد إجراءات مشتركة ترمي إلى إيجاد فرص عمل لشباب المناطق الريفية العاطلين عن العمل والمهاجرين المحتملين والمهاجرين العائدين.

## ثالثاً - استنتاجات وتوصيات

٢٣ - ثمة دروس عديدة يمكن استخلاصها من العمل الذي اضطلع به منذ الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف. وبإمكان التداوير المتخذة بموجب الاتفاقية أن تؤدي دوراً إيجابياً في التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف باعتبارها من الدوافع التي تتسبب في الهجرة. وكما يتبين من مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة، تبدي البلدان التي ترى كيف أن التغيير البيئي يرتبط بالتحركات السكانية استعدادها للتعجيل بتنفيذ الاتفاقية. غير أن الوقائع تشي بأن اتباع نهج سير الأمور على النحو المعتاد إزاء التنمية الريفية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية سيؤثر بالفشل. وفي الواقع، سيصبح أقل فعالية في ظل نمو ديمغرافي سريع. وسيستلزم اعتماد نهج جديد جريء لإصلاح الأراضي إلى جانب تعزيز الزراعة المستدامة وما يرتبط بها من سلاسل قيمة، وبالاقتران مع إمكانية الوصول إلى الطاقة المتجددة، سبل عمل واعدة.

٢٤ - وبالنظر إلى كون معظم الأشخاص الذين يهاجرون يقومون بذلك بحثاً عن فرص عمل أفضل، فإن وضع برامج كثيفة العمالة لغرض الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح النظم الإيكولوجية يتيح إمكانات كبيرة. ولكي يكون ذلك فعالاً ومستداماً على المدى الطويل، ينبغي إعطاء الأولوية للإجراءات التي تتيح فرص العمل عن طريق إصلاح الأراضي بل تعزز أيضاً الحصول على الأراضي وحيازتها.

٢٥ - وعدم تأمين حقوق الأرض وحيازتها يتسبب في مزيد تدهور الأراضي، مما يقلل إلى حد كبير من إمكانات التنمية الريفية ويفاقم انعدام الاستقرار في المناطق الريفية. والمبادرات السياسية الرامية إلى معالجة الهجرة بدافع اليأس من المناطق الريفية المتضررة من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ستكون مؤثرة للغاية في حال عززت أيضاً ترتيبات حياة الأرض ويسّرت حصول الفئات الضعيفة، بمن فيها النساء وشباب المناطق الريفية، واللاجئون والمشردون داخلياً في المناطق الريفية والمناطق المهشة، على الأراضي.

٢٦ - وعلى الرغم من تزايد التوسع الحضري في الاقتصادات الزراعية، تشير التوقعات الديمغرافية أيضاً إلى نمو كبير في القوة العاملة العامة ودخول أشخاص عديدين آخرين سوق العمل الريفية في غضون العقود المقبلة. وفي هذا السياق، سيتعين على الأنشطة الريفية إيجاد عدد أكبر من فرص العمل في المطلق للمساعدة في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ومع ذلك، سيكون من المهم النظر في العمالة ليس من حيث كميتها المطلقة فحسب، بل أيضاً من حيث نوعيتها. ويتعلق الأمر أساساً بمعرفة ما إذا كان بإمكان فرص العمل



توليد مداخيل تتجاوز مستويات الكفاف. وفرص العمل القابلة للاستمرار داخل المزارع وخارجها يجب أن تكون منتجة ولائقة ومنتشية مع الطموحات. والطاقة المتجددة وسميلة وخيار مفيدان في هذا السياق لأنها ضرورية لتحرير طاقات المناطق الريفية النائية. وتتيح الطاقة المتجددة الريفية أيضاً إمكانيات مباشرة أو غير مباشرة لإيجاد فرص عمل غير زراعية. ومن شأن إمكانية نشر الشبكات الصغيرة وغيرها من الحلول المتجددة على مستوى المجتمعات المحلية نشرًا سريعاً توليد الطاقة الكهربائية لا للأسر المعيشية فحسب بل أيضاً للصناعات المحلية، مثل التحويل الزراعي.

٢٧ - وهناك توافق واسع في الآراء بأن الخطاب القاتم السائد حالياً بشأن إمكانات وآفاق شباب المناطق الريفية سيؤدي بالأحرى إلى الحرمان واليأس أكثر منه إلى اتخاذ إجراءات حازمة. ويدفع اليأس وانعدام الفرص المتصور للشباب إلى مغادرة مجتمعاتهم الأصلية، ومن ثم يسفران عن تفاقم مشكلة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لأن أفضل الشباب وأكثرهم ذكاء يغادرون المناطق الريفية. واستناداً إلى الأدلة المقدمة في الدراسة والدروس المستفادة من مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة، والمبادرات الأخرى والممارسات الجيدة، ينبغي للأطراف المانحة والأطراف المتضررة معالجة تدهور الأراضي وغياب فرص التنمية الريفية القائمة على الأراضي باعتبارهما من دوافع الهجرة معالجة شاملة.

٢٨ - ولكي تؤدي التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية دوراً إيجابياً في التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة، يمكن وضع رؤية جديدة للوظائف والفرص المقبلة تقوم على آمال وأحلام شباب ونساء المناطق الريفية. وفي يوم من الأيام، سيرث الشباب مجتمعاتهم المحلية وسيحكمونها. وبإمكان استعادة رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار الاتفاقية إتاحة رؤية دينامية إيجابية جديدة تسمح للمجتمعات المحلية بتحقيق الاستقرار والازدهار.

٢٩ - ولتحقيق ذلك، قد تود الأطراف وجهات معنية أخرى النظر في ما يلي:

(أ) تشجيع إصلاح الأراضي المتردية كوسيلة لتغيير الرؤية السائدة عند المجتمعات المتضررة من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وللسماع بتركيز تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على الفرص والحلول الجديدة التي تعطي الأمل للشباب؛ و

(ب) مراجعة السياسات الإنمائية، بما فيها سياسات استخدام الأراضي والممارسات الزراعية بهدف تشجيع إصلاح البيئة على نطاق واسع؛ و

(ج) تقييم سبل إدماج الأعمال المتعلقة بالحصول على الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، سواء من داخل الشبكة أو من خارجها، وخلق أوجه تآزر مع هذه الأعمال، لتشجيع إصلاح الأراضي وإقامة مشاريع ريفية؛ و

(د) تشجيع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية من خلال إنشاء سلاسل قيمة للمنتجات المحلية، والحد من الخسائر الزراعية قبل الحصاد وبعده، والاستثمار في صناعات ريفية نظيفة؛ و

(هـ) تشجيع استثمارات القطاع الخاص ودراسة سبل إعداد دراسة جدوى، مع إتاحة تمويل عمومي للحد من مخاطر بعض الاستثمارات؛ و

- (و) الانضمام إلى مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة ودعمها في أفريقيا واستنساخ نموذجها في مناطق أخرى من أجل الإسهام في خلق فرص عمل للفئات الضعيفة في المناطق الريفية عن طريق إصلاح الأراضي المتدهورة وتيسير الوصول إلى الأراضي وحياتها؛ و
- (ز) تنظيم مؤتمر بشأن التصحر والهجرة لمتابعة توصيات مؤتمر ألبيريا الثاني بهدف الانتقال من السياسات إلى العمل.

## موجز لدراسة المنظمة الدولية للهجرة بشأن الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحّر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة

١ - تهدف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأراضي الجافة من خلال الحفاظ على إنتاجية الأراضي والتربة واستعادتها والتخفيف من آثار الجفاف والتكيف معها. وفي إطار الأهداف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، تهدف الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر إلى تحسين هذه الظروف المعيشية بغرض الحد بدرجة كبيرة من الهجرة الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي. وفي هذا السياق، طُلب إلى المنظمة الدولية للهجرة أن تعدّ بشراكة مع معهد استكهولم للبيئة، الدراسة المتعلقة بـ "الدور الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية من أجل التصدي للتصحّر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة". ويستعرض الجزء الأول من التقرير الأدلة على أوجه الترابط المعقدة والمتبادلة التي توجد بين الهجرة، من جهة، والتصحر/تدهور الأراضي والجفاف، من جهة أخرى. ويكشف استعراض الأدلة المتاحة التعقيدات التي تقوم عليها التحركات السكانية في سياق التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، ويبيّن أن آثارها ونتائجها الخاصة لا تتوقف على التعرض الجغرافي للمخاطر فقط، وإنما بالأساس أيضاً على أوجه الضعف القائمة. وحتى وسط السكان المحليين المتضررين من التهديدات البيئية نفسها تتوقف حالة ضعف الأشخاص وإمكانية هجرتهم على وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي (لأن الذين يملكون موارد أولية أكبر يستطيعون التكيف محلياً و/أو عن طريق الهجرة)، وعلى خصائصهم الديمغرافية (السن، ونوع الجنس، وما إلى ذلك)، فضلاً عن سياسات الهجرة والبيئة وإدارة الموارد القائمة. وعلى الرغم من أن الهجرة شكلت على الدوام استراتيجية تكيف حيوية في مواجهة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، فإن التحركات السكانية الناجمة عن اليأس قد تساهم في تفاقم مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي هذا السياق، ليس من المهم فقط تجنب الهجرة الناجمة عن اليأس من خلال التصدي لأسبابها الجذرية فحسب، وإنما أيضاً بتعزيز قدرات تكيف السكان لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٢ - ويتضمن الجزء الثاني من الدراسة تجميعاً للأدلة على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في جميع أنحاء العالم سواء فيما يتعلق بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف كأحد عوامل الهجرة الناجمة عن اليأس، أو بتعزيز قدرات التكيف. وللقيام بذلك، فهو يستند إلى دعوة لتقديم المساهمات أطلقتها اتفاقية مكافحة التصحر وإلى استعراض للأدلة المنشورة. وبإمكان إعادة تأهيل الأراضي التقليل إلى حد كبير من الهجرة الناجمة عن اليأس، كما بإمكان الهجرة الكريمة والتكيفية أن تساهم في إعادة تأهيل الأراضي. ويبيّن استعراض لأفضل الممارسات أن استراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح الأراضي التي يمكن أن تساعد في التصدي للهجرة الناجمة عن اليأس تتباين تبايناً شديداً من منطقة إلى أخرى، لكن الاستراتيجيات الأكثر نجاحاً تتقاسم الخصائص التالية: (أ) حمايتها وإصلاحها النظم الإيكولوجية الهشة بالاعتماد على نهج تشاركية؛ و(ب) توفيرها سبل عيش وفرص عمل غزيرة وكريمة؛ و(ج) معالجتها أوجه الضعف وعدم المساواة القائمة بالفعل. والتدخلات الأقدر على تحقيق هذه الأهداف بصورة مترامنة هي تلك التي تسعى إلى تأمين حقوق الأرض والحصول على الموارد الطبيعية لصالح أشد الفئات ضعفاً، وتلك التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتمكن الفئات الأكثر تهميشاً، وتلك التي تدعم المعارف المحلية، وتلك التي تساعد على تعزيز القدرات المؤسسية المحلية.

وتبين الأمثلة أن إمكانيات تكيف الهجرة في سياق التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تتعزز عندما: (أ) تتم الهجرة على نحو آمن ومنظم ونظامي؛ و(ب) تكون مناطق المقصد جاهزة لاستقبال تدفقات إضافية من السكان المهاجرين مع ضمان أن يستفيد المهاجرون من فرص عمل كريم ومن تدابير حماية اجتماعية وإدماج ملائمة؛ و(ج) يتلقى المهاجرون الدعم لاعتماد الإدارة المستدامة للأراضي في بلد مقصدهم؛ و(د) تُعزّز الصلة بين المهاجرين والمتخلفين عن الركب ويحافظ عليها من خلال التحويلات المالية والاستثمارات الاجتماعية الاقتصادية في مناطق الأصل.

٣- وأما الجزء الثالث من التقرير فيركز على توصيات السياسة العامة المتعلقة بأفضل سبل تنفيذ الاتفاقية من أجل منع الآثار العكسية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على الهجرة والعكس بالعكس، ومعالجتها والتقليل منها إلى أدنى حد. وعلى الصعيد الدولي والحكومي الدولي، سيكون من الضروري تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية المكلفة بحماية البيئة والزراعة والهجرة والعمالة. وفي هذا الصدد، توصي الدراسة بمواصلة وتعزيز التعاون بين اتفاقية مكافحة التصحر والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والمنظمة الدولية للهجرة، ولا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ المشترك للاتفاق العلمي من أجل الهجرة، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاق باريس. وبالنظر إلى الطابع الملح لضرورة تعزيز حقوق الأرض والحصول على الموارد الطبيعية بالنسبة للفئات الضعيفة بمن فيها النساء وشباب المناطق الريفية واللاجئون والمشردون داخلياً، توصي الدراسة بالتعاون بين اتفاقية مكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة من أجل دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي التي تعتبر ضرورية في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، ومن أجل ضمان أن تكون اعتبارات المساواة الجنسانية والاجتماعية في صلب تدابير الحد من أوجه الضعف التي تحوّل المخاطر إلى كوارث، ينبغي دعم التعاون بين اتفاقية مكافحة التصحر ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعلى الصعيد الإقليمي، وبالنظر إلى أن معظم الهجرة في سياق التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تكون إما داخلية أو أقاليمية، ينبغي أن تدعم اتفاقية مكافحة التصحر المبادرات الأقاليمية وتدعم التعاون الثنائي بين البلدان من خلال توسيع نطاق المبادرات الحكومية القائمة مثل مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة التي تهدف إلى إيجاد فرص العمل من خلال إصلاح الأراضي المتدهورة وتيسير الحصول على الأراضي وحيازتها في البلدان والمناطق الأخرى، فضلاً عن إقامة روابط مع مبادرات إقليمية أخرى مثل مسار الرباط، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن الرعي يشكل جزءاً مهماً من سبل العيش في المناطق الجافة، فإنه يمكن توسيع نطاق تدابير من قبيل الشهادة الدولية لهجرة الماشية الموسمية التي أطلقتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتشمل مناطق أخرى مثل القرن الأفريقي. وعلى الصعيد الوطني، من الضروري حتماً أن تتعاون وزارات البيئة والزراعة والعمل فيما بينها على نحو شامل عند تنفيذ السياسات التي تؤثر على أي من هذه القطاعات الثلاثة ولتجنب أي مفاضلات محتملة فيما بينها. وفي هذا الصدد، لا بد من أن ترتبط السياسات البيئية والزراعية ارتباطاً كبيراً بمسألة إيجاد فرص العمل الكريم والعكس بالعكس. وعلاوة على ذلك، ومن أجل استغلال قدرة الهجرة على التكيف في سياق التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، يتعين على سياسات هجرة العمالة تزويد المهاجرين بما يحتاجونه لزيادة قدراتهم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية إلى أقصى حد، فضلاً عن ضمان أن تكون المجتمعات الأصلية أماكن آمنة يمكن للمهاجرين الاستثمار فيها. وفيما يتعلق بالبحوث والأدلة، لا بد من تعزيز جمع ونشر المعارف بشأن الروابط بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، من جهة، والهجرة، من جهة أخرى، من خلال تشجيع البحوث الطولية والمقارنة، وتعزيز وتيسير اشتراك أصحاب مصلحة متعددين في وضع نهج المعرفة، وإشراك دوائر البحث المحلية في جميع مراحل البحث والتنفيذ، وتشجيع المزيد من تبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات.